ملامح الوظيفيّة في مفتاح العلوم للسكاكي

***Functional features in the key to science for** the Sakaki*

د. الزايدي بودرامة

قسم اللغة والأدب العربي - جامعة سطيف2 - سطيف (الجزائر)

Boudrama1981@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/08/17 تاريخ القبول: 2020/04/29

ملخص:

تعنى الوظيفية بالربط بين البنية والوظيفة في التقعيد والتنظير، والتحليل والتطبيق، وقد ثبت بدلائل لا يطالها الشّك أنّ للوظيفة تأثيرا على البنية وتحديدا لها، فبنية الملفوظ تأخذ شكلها الخارجي حسب نوعية الوظيفة التي تطلبها. وقد انتبه علماء العربية المتقدمون إلى هذا الترابط فلم يغفلوه في تقعيداتهم وتحليلاتهم، هذا ما نلمحه متجليا في الدرس البلاغي تخصيصا، هذا الدرس انبنى على النظر إلى المطابقة بين الكلام المنجز وما يقتضيه المقام الذي قيل فيه، ومن أبرز من جمع، وقعّد، ونظر، ومثّل السّكاكي في كتابه مفتاح العلوم، فما هي صور احتفائه بذكر الوظيفة في تقعيداته وتحليلاته؟ هذا ما تحاول هذه الورقة الإجابة عنه.

الكلمات المفتاحية: الوظيفة؛ البنية؛ الدلالة؛ مفتاح العلوم؛ السكاكي.

Abstract:

The function is concerned with the connection between structure and function in Setting rules, analysis, and application. It has been proved beyond doubt that the function has an influence on the structure and its specificity. The structure of discourse takes a form that is determined by semantic and pragmatic meaning. Advanced Arab scholars have noticed this interdependence So they did not neglect him in their biulding rules and analyzes, This is what we have shown in the Rhetoric lesson, This lesson is based on looking at the correspondence between the completed speech and the context in which it is said. It is one of the most prominent Arab scientists who collected the science and analyzed it and laid down its rules and examples the Sakaki in his book Key Science (Miftah el aulaum), so

what are the signs of his interest in mentioning the function in his promotions and analyzes? This is what this paper is trying to answer.

key words: Function; structure; semantic; Miftah miftah aleulum; Sakaki.

1- التّعريف بالتّوجه الوظيفي:

تعدّ نظرية النحو الوظيفي نظرية مستوعبة ومتجاوزة لما قبلها، إذا ما قورنت بالنظريات السّابقة لها (البنيوية، والتوليدية التحويلية)؛ ذلك أنها انبنت على إتمام المنجزات العلميّة التي توصّلت إليها هذه النّظريات مع تلافي السّقطات التي وقعت فيها، محددة لنفسها وجهة نظر. وقد سعت نحو تحقيق تصوّر، أو بناء نظري (في ضوئه يتم بناء الجهاز الواصف، أو النحو المعتمد في هذه النظرية) تورد في ضوئه مختلف الكفايات التي تحكم أيّ منجز لغوي، حصرها الوظيفيون في ثلاث كفايات: الكفاية التّداولية، والكفاية النّفسية، والكفاية النّمطية. فهم هذه الكفايات يقود إلى معرفة دقيقة لمختلف الملابسات الدّاخلية والخارجيّة التي تحكم أيّ ملفوظ، ثم إنّ استحضار هذه الكفايات له دور كبير في صياغة الجهاز الواصف الذي تقدمه هذه النظرية.

الكفاية التداولية تُعنى باستكشاف خصائص العبارات اللغوية التي لها علاقة بالكيفية التي تستعمل بها هذه العبارات في تفاعل لغوي معين، و"من ثمة لا يتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها بنيات معزولة، بل على أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معين، في سياق لغوي تحدّده العبارات السّابقة واللاحقة وموقف تحدّده الوسائط الأساس لموقف التّخاطب"[1]، ولذلك فهذه النظرية تعنى اعتناء كبيرا بالتمثيل لهذه الجوانب التداولية التي تربط البنية بالمقام على مستوى الجهاز الواصف، إضافة إلى التمثيل لكل السمات المرتبطة بقصد المتكلم، كالسّمات الإنجازية، والوجهية، ومختلف الوظائف التداولية (محور، بؤرة، ذيل...).

أمّا الكفاية النّفسية، فهي محاولة تقديم تصوّر واضح للكيفية التي يبني بها المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، ثم بيان الكيفية التي يحلل بها المخاطب العبارات اللغوية، ويقوم بتأويلها التأويل الملائم، ولا تتوقف عند هذا الحد، بل تسعى إلى صياغة النحو المنجز وفقا لهذه المتطلبات، ولذلك يذهب الوظيفيون إلى أنّ النحو الأكفى نفسيا هو النحو الذي يبني مكوناته، وعناصره، ويرتبها وفق عملية الفهم والإنتاج، يقول سيمون ديك: "تنقسم النماذج النفسية

بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم، تحدد نماذج الإنتاج كيف يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، في حين تحدد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها، وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاية النفسية أن يعكس بطريقة أو أخرى ثنائية الإنتاج والفهم هذه"[2]، لأن مراعاة هاتين الثنائيتين هو ما يعكس كفاية النظرية نفسيّا.

في حين تسعى الكفاية النمطية إلى تقديم أنموذج للغات تنتمي إلى أنماط مختلفة، مع رصد ما يؤالف أو يخالف بينها من حيث النمط[3]، وفكرة النمطية في هذه النظرية جاءت لتقوض فكرة الكلية في النظرية التوليدية التحويلية[4]، فقد أقصت مفهوم النّحو الكلي وعوضته بمفهوم النحو النمطي الذي اتّخذ معيارا في تصنيف اللغات بإرجاعها إلى فصائل كبرى حسب خصائصها البنيوية؛ يقول المتوكل: "لتلافي إسقاط بنية لغات معينة على بنية باقي اللغات، أقصت اللسانيات التنميطية مفهوم النحو الكلي كما ورد في النظرية التوليدية التحويلية، وعوضته بمفهوم النمط الذي اتخذ معيارا في تصنيف اللغات بإرجاعها إلى فصائل كبرى حسب خصائصها البنيوية"[5]، ولكي تتحقق فكرة التنميط يجب أن يكون الإطار النظري متوسّطا بين التجريد والملموسية حتى يمكن تطبيقه على أكبر عدد ممكن من اللغات دون الإخلال بضبط تحققات الوقائع اللغوية داخل كل لغة[6]. وهي إذ تحقق جميع هذه الكفايات وتستحضرها في الجهاز الواصف الذي تبنيه تحيط بالمنجز من جميع جوانبه، محقّقة صفة الشّمولية.

ترجع أصول هذه النّظريّة إلى مدينة أمستردام الهولنديّة مع مؤسّسها الأوّل **سيمون ديك** من خلال أبحاثه المتعدّدة التي رسم بها الإطار النظري والمنهجي العام للنظرية[7]، وقد استطاع المشتغلون على هذه النظرية (ومن أبرزهم أحمد المتوكل المغربي) أن يقدموا دراسات لغوية متنوعة مسّت مجال الدلالة، والتداول، والمعجم، والتركيب في لغات مختلفة تنتمي إلى فصائل متباينة نمطيا، وقد تمكنت من خلالها أن تؤسّس لنفسها مكانة علمية متميزة بين النظريات اللسانية المعاصرة، وقد أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية قبلها وتطمح منذ الثّمانينات أن تكون بديلا للنظرية التوليدية التحويلية بكل نماذجها[8]، وليس معنى هذا أنها تلغيها كليا، فقد استفادت من أطروحاتها، ومناقشاتها.

من أهم الأسس التي تقوم عليها هذه النظرية، والتي تميّز المعالجة الوظيفيّة عن غيرها من المعالجات[9]:

- وظيفة اللّغة في النّظريّات غير الوظيفيّة هي التّعبير عن الفكر، في حين نجد أنّ النّظريّات الوظيفيّة ترى فيها وسيلة للتّواصل الاجتماعي.
- واستتباعا لهذه الوظيفة ترى النّظريّات الوظيفيّة أنّ بنية اللّغات لا يمكن أن ترصد خصائصها إلا إذا ربطت بهذه الوظيفة، خلافا للنظريات غير الوظيفيّة التي ترى في بنية اللّغة نسقا مجرّدا يمكن وصف خصائصه بمعزل عن وظيفته.
- ومن ثمّة فقدرة المتكلم/ السّامع عند غير الوظيفيين هي معرفته للقواعد اللغوية الصِّرف (الصّوتية، والتّركيبية، والدّلالية)، أمّا عند الوظيفيّين فهي معرفة المتكلّم لقواعد اللّغة ولكيفيّة استثمارها في العمليّة التّواصليّة. فالقدرة، إذن، قدرة تواصليّة (تشمل هذه القدرة مختلف قواعد اللّغة (الصوتية، والتركيبية، والدلالية) مضافا إليها القواعد التّدوالية. ومن ثمة فتعلّم الطفل للغةٍ ما هو تعلم للنّسق الثّاوي خلفها، ولكيفية استعمالها.
- المستوى التّداولي في النّظريّات الوظيفيّة يحتلّ داخل النّحو موقعا مركزيّا، حيث إنّه يحدّد والمستوى الدّلالي الخصائصَ الممثّلَ لها في المستوى التّركيبي الصّرفي، أمّا في النّظريّات غير الوظيفيّة، إذا وجد، فهو لا يقوم إلى جانب المستوى الدّلالي إلا بدور التّأويل.

2- الإطار المعرفي لكتاب مفتاح العلوم:

كتاب مفتاح العلوم كتاب جمع فيه **السّكّاكيّ** العلوم اللّغوية التي تقي المطّلع عليها الوقوعَ في اللّحن، هذا هو الهدف الذي من أجله ألّف كتابه، وقد جمع هذه العلوم تحت مصطلح جامع هو علم الأدب، لكنّه لم يعرفه "تعريفا مفهوميّا بل يعرّفه تعريفا ما صدقيّا بتحديد مكوناته"[10]؛ يقول **السّكّاكيّ**: "وقد ضمّنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللّغة، ما رأيته لابدّ منه، وهي عدّة أنواع متآخذة، فأودعت علم الصّرف بتمامه، وأنّه لا يتمّ إلا بعلم الاشتقاق المتنوّع إلى أنواعه الثّلاثة، وقد كشفت عنها القناع، وأوردت علم النّحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، ولقد قضيت، بتوفيق الله منها الوطر، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحدّ والاستدلال لم أر بدًا من التّسمّح بهما، وحين كان التدرّب في علمي المعاني والبيان موقوفا على ممارسة باب النّظم وباب النّثر، ورأيت صاحب النّظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثنّيت عنان القلم إلى إيرادهما"[11]، وهذا معناه أنّ علم الأدب يشتمل العلوم التي تعالج مختلف مستويات اللّغة مما يجعله مصطلحا مرادفا لعلم اللّسان؛ أي العلم الذي يدرس بنية اللّغة من جميع جوانبها.

وإذا كان الهدف الرّئيس من علم الأدب "هو الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب"[12]، فإنّ **السّكّاكيّ** لا يتوقّف عند هذا الحدّ، بل يورد له أهدافا أخرى يعلّقها بهمّة المتعلّم؛ يقول: "هذا واعلم أنّ علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع، وشيء من الاصطلاحات، فهو لديك على طرف التّمام، أمّا إذا خضت فيه لهمّة تبعثك على الاحتراز عن الخطأ في العربيّة، وسلوك جادّة الصّواب فيها، اعترض دونك منه أنواع تلقى لأدناها عرق القربة، لاسيّما إذا انضمّ إلى همّتك الشّغف بالتّلقّي لمراد الله تعالى من كلامه، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، فهناك يستقبلك منها ما لا يبعد أن يرجعك القهقري"[13]، وبناء عليه فالمتلقي لهذه العلوم قد يكون متلقّيا:

أ- يتوقّف عند حدود تحصيل مفاهيم بعض المصطلحات، وهذا هو الهدف الأضعف، والأيسر؛ لأنه لا يمكن صاحبه من تحقيق شيء ذي بال.

ب- يجعل همّه الوصول إلى مستوى ينأى به عن الوقوع في الخطأ في العربيّة، ويمكّنه من معرفة ما يجوز، وما لا يجوز فيها.

ج- قد ترتفع به همّته إلى فهم كلام الله، وتلمّس مواطن إعجازه، ومن جعل هذا الأمر همّته وغرضه فإنّه محتاج إلى إتقان هذه العلوم المنضوية تحت علم الأدب، والتّبحّر في معرفة دقائقها، ونكاتها.

لكن، يبقى الهدف، أو الوظيفة الأساس هو الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب "ولا تتحقّق هذه الوظيفة بصورة كلّية في لحظة واحدة، ولكنّها تتحقّق من خلال وظائف مكوّنات هذا العلم، فيكون الاحتراز في استعمال الكلم بحسب ما يقتضيه التّصرف فيها بالقياس، فإذا تمّ هذا، فالاحتراز يكون في تركيب الكلم بعضه مع بعض بمقاييس مستنبطة من كلام العرب، وذلك لتأدية المعنى النّحوي الأصلي؛ أي المعاني الوظيفيّة الأساسيّة، وذلك بالاحتراز من الخطأ في مطابقتها لمقتضى الحال حتى يكون الكلام مطابقا لما يقتضيه حال إنتاجه"[14]، وهذا معناه، كذلك، أنّ علم البلاغة متمثّلة في علومها المنضوية تحتها (المعاني، البيان، البديع، الاستدلال) تعدُّ جزءا من علم الأدب، وليست كلّ علم الأدب.

ومن ثمّة فلا يمكن قصر كتاب مفتاح العلوم على البلاغة فقط؛ فالبلاغة عنده إحدى العلوم التي تنتظم مع غيرها في سبيل تحقيق الهدف المنشود (النّأي عن الخطأ، وتلقّي كلام الله - جلّ وعلا - تفهما)، ونظرا لتمحيصه لمسائلها وتتبّعه لمجمل دقائقها وتجريدها، فقد صار عمدة من أتى بعده، فإذا كان الجاحظ "فاتحا لأبواب كثيرة أسهمت في تأسيس الدرس البلاغي، وأن الجرجاني كان صاحب نظريّة تناولها كثير من الدّارسين بالبحث والنّظر، إلا أنّ عمل **السّكّاكيّ**

أنهى عمل هذا وذاك وغيرهما من البلاغيين والنّقاد والنّحاة، وقعّد كلّ ذلك وجلاّه، فأصبح ما كان متفشّيا من ملاحظات سابقية وتفكيرهم مبوبا متكاملا له موضوع ومادة"[15]، وهذا ما يموقع للسّكاكي مكانته فيما يتعلق بالمنجز البلاغي، فهي مكانة من استوعب، واستفاد، ثم حاول أن يجرد، بعد أن لملم أفكار من سبقه، ونقّحها، وفهمها.

2- موقع السكاكي من غيره من البلاغيين:

إذا كان **الجرجاني** إمام البلاغيين، فإنّ السّكّاكيّ هو جامع أفكارهم ومنظّم مسائلهم، حيث "لم يقتصر عمل **السّكّاكيّ** على ما في كتب **الجرجاني**، بل استدرك ما فات عبد القاهر، وتمّم ما بدأه من تمييز الأنواع الملتبسة، وتقرير القواعد التي جعلت من البلاغة علما ثابت الأصول، بعد أن رتّب المسائل، وبوّبها تبويبا جعلها أقرب إلى الدّقة والإحكام، والملاحظ أنّه حاط بحوثها بالجدل والفروض الخياليّة، واستند إلى العقل في استنباط القواعد التي كان يجب استمدادها من الشّواهد الشّعرية المختارة"[16]، وقد "عمد إلى أمّهات الكتب لمن سبقه، فجمع زبدة ما كتبه الأئمة في هذه الفنون، وأحاط بكثير من قواعدها المبعثرة، ورتّبها أحسن ترتيب وبوّبها خير تبويب"[17]، وبسبب هذا "أصبح إمام الفنّ غير منازع، وكثرت على كتابه الشّروح والتّلخيصات، فلقد لخّص هو كتابه بكتاب آخر سمّاه (التّبيان)، ولخّصه ابن مالك في المصباح، والخطيب القزويني في تلخيص المفتاح وفي شرح الإيضاح، وقد حظي المفتاح وتلخيصه من قبل القزويني باهتمام عدد من الشّراح، فشرحه السّعد التفتازاني، والسّيّد الجرجاني، وتتابعت التّقارير والحواشي توضّح مبهمات العبارات في المتن وشروحه"[18]، وهذا التّميّز الذي قدّمه في علم البلاغة لا يختلف عن غيره من العلوم اللّغوية الأخرى (الصّرف، النّحو ...).

3- مركز الانتظام في كتاب مفتاح العلوم:

حاول الباحث مجدي بن صوف صاحب كتاب (علم الأدب عند السّكّاكيّ) أن يبحث عن الانتظام الذي يحكم كتاب **السّكّاكيّ**، ويفسّر طريقة عرضه، وقد توصّل إلى أنّ علم النّحو يعدّ بؤرة المفتاح، ودليله على هذا هو أنّه إذا كان الغرض من علم الأدب هو الاحتراز عن الخطأ في العربية، والوصول إلى مراد الله تعالى من كلامه، فإنّ هذا الأمر لا يكون إلا بفهم معنى هذا الكلام، ولما "كانت المعاني مختلفة باختلاف الأبنية الحاملة لهذه المعاني، إضافة إلى تفرّعها الشّديد وتراتبيّتها، كان لابدّ من ضبط أصل المعنى حتى يتسنّى للمرء فهم باقي المعاني المبنيّة عليه، وهو ما فعله **السّكّاكيّ** بالضّبط؛ فقد حاول رصد أصل المعنى، وقد مثّل علم النّحو من بين كلّ العلوم التي قدّمها في مفتاح العلوم السّبيل لهذا الأصل"[19]؛ ذلك أنّ علم الصّرف لا

يمكن أن يمثّل أصل المعنى؛ لأنّه متعلّق بالمفردات، ولا يتجاوز فيه المعنى معنى المفردات، والأمر نفسه مع علم المعاني إذ تتجاوز فيه الدّلالة الأصليّة إلى دلالة تتحدّد بحسب مقتضيات الأحوال، وقد يقال: إنّ علم المعاني يشمل أصل الكلام، وشيئا زائدا عليه، وهذا شيء لا يمكن ردّه، يجيب الباحث **بن صوف** بأنّه "من حيث شموله أصل الكلام لا فضل له على علم النّحو ما دام موضوعه أصل المعنى الموجود في النّحو، ومن حيث هو أزيد لا فضل له على علم النّحو ما دام الأزيد يقتضي الأدنى الذي هو أصل المعنى، والزّيادة متأتّية من مراعاة الأحوال ومقتضياتها، وعليه، لا يمكن أن يمثّل علم المعاني منطلقًا لفهم أصل المعنى"[20]، لأنه لا ينطلق من الدلالة الحرفية للجملة.

لكن، لا أعتقد أنّ **السّكّاكيّ** يرى أنّ المكوّن النّحوي هو المكوّن المولّد للتّراكيب، كما هو الحال مع التّوليديّين، وأنّ بقية العناصر (المعنى، الأصوات) مكوّنات تأويليّة، بل إنّ منطلقه منطلق الوظيفيّين، ذلك أنّه يقدّم المعنى ويرى أنّه أساس بناء التّراكيب، سواء في النّحو أم في علم المعاني، فالنّحو هو "أن تنحو معرفة كيفيّة التّركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[21]، وعلم المعاني هو "تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[22]، أو بعبارة مختصرة :

- النّحو = أصل المعنى مطلقا، يؤدّى بـ:كيفية تركيب الكلم بعضها إلى بعض لأداء ذلك المعنى
- علم المعاني = أصل المعنى + المقام ، يؤدّى بـ: خواص تركيبيّة تعكس ما يراد تبليغه.

وعلى كلّ فالمعاني القضويّة (مدلول العبارة الخبري) والمعاني المقاميّة مقدّمة على البنية التي تعكسها وتسهم في بنائها، وهو بهذا يتّفق مع أهمّ مبدأ من مبادئ الوظيفيّة، ألا وهو أسبقيّة الوظيفة على البنية وتحديدها لها، يقول المتوكّل موضّحا هذا العنصر: "يفترض النحو الوظيفي ... بالنسبة لبنية والوظيفة أنهما متعالقان، بحيث لا يمكن الفصل بينهما، وأن البنية تابعة للوظيفة، ويترتب عن هذا الافتراض عدة مسائل أهمها: الخصائص البنيوية (الصرفية، التركيبية، المعجمية ...) للعبارات اللغوية تحددها، إلى حد بعيد، الخصائص الدلالية والتداولية، باعتبار المجموعة الأولى من الخصائص وسائل للتعبير عن المجموعة الثانية"[23]، وهذا ما يؤكّد أن البلاغيين العرب كانوا وظيفيين في كثير من جوانب دراساتهم، وهو ما سنثريه أكثر في النقطة الموالية.

4- ملامح احتفاء السّكاكي بالوظيفة: حاولت في هذا العنصر أن أتتبّع بعض الجوانب التي بدا لي أنّ السكاكي يستحضر فيها أبعادا وظيفية، وهي جوانب ليست تحكمية؛ لأن البلاغة العربية في أساسها وظيفية، تستحضر المقام، وتفسر مختلف الهيئات البنيوية بمراعاته.

أ- الكلام أداة التّواصل والتّبليغ: وهو مبدأ أساس من المبادئ التي ينبني عليها التصور الوظيفي، فـ"إذا كانت المقاربة غير الوظيفية تعتبر اللغة مجموعة من الجمل يتوسل بها للتعبير عن الفكر بمنأى عن وصاية المثيرات، أو تلبية الرغبات أو تحقيق بعض الأهداف ... فإن المقاربة الوظيفية ترى أن الوظيفة الأولى للغة هي التواصل"[24]، لأنه لا فائدة تتحقّق إلا به، وإن كنّا لا نجد في مفتاح العلوم نصّا صريحا يعضّد هذه النّقطة، لكنّ المتتبّع لبعض العبارات التي يبثّها السكاكي في أثناء تحليلاته يدرك أنّه يقرّر هذه الحقيقة، من أمثلة هذه العبارات استعماله لفظ (تأدية) في تعريفه لعلم النّحو "أن تنحو معرفة كيفيّة التّركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى"[25]، والتّأدية تعني الإنجاز، وفي تعريفه للبلاغة: "هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدًّا له اختصاص بتوفية خواصّ التّراكيب حقّها "[26]، وفي هذا التعريف يلاحظ أنّه جمع بين التّأدية والمتكلّم، وفي هذا دليل على أنّ المراد هو الكلام، ومن أمثلة هذه العبارات كذلك استعماله لفظة (يفرّغ) في قوله: "من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللّسان، هو أن يفرّغ المتكلّم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاّغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرًا ..."[27]، والتفريغ إنما يكون بالكلام لا بشيء آخر، فكل ما يبنيه المتكلم إنما يريد به تحقيق تواصل مع المتلقي.

ب- وإذا كان **التّواصل** يتحقّق بالكلام فإنّ المفردات لا يتحقّق بها، ولا فائدة تواصليّة ترجى منها إذا ما نظر إليها مستقلّة؛ يقول **السّكّاكيّ**: "أنّ الغرض الأصلي من وضع الكلم هو التّركيب لامتناع وضعها إلا الفائدة، وامتناع الفائدة فيها غير مركّبة، لامتناع استعمالها من أجل إفادتها المسمّيات لاستلزام الدّور، لتوقّف إفادتها لها على العلم بكونها مختصّة بها، غير مستوية النّسبة إليها وإلى غيرها، لاستحالة ترجّح أحد المتساويين على الآخر، وتوقّف العلم باختصاصها بها على العلم بها أنفسها ابتداء، مع امتناع عدا ما سبق إلى الفهم عند التّلفّظ بها مجرّد القصد إلى مسمّياتها فائدة بشهادة الوجدان"[28]، وهذا معناه "أنّ دلالة الكلمة على المسمّى لا تعتبر فائدة، ربط **السّكّاكيّ** ربطا شرطيّا بين الفائدة الحاصلة من الكلم وبين التّركيب، فالشّرط الأساسيّ لتحقيق الفائدة هو التّركيب وهو ما جعل **السّكّاكيّ** يعتبر الغرض الأصلي من وضع الكلم هو التّركيب، فالكلمة لم توضع إلاّ لكي تدخل ضمن بنية، وهو ما يعني استلزام الكلم للتّركيب واقتضاء التّركيب للكلم، وهو ما يعني أيضا أن الكلمة وهي تتكوّن، تهيّأ مسبقا للدّخول في التّركيب"[29]، وهذا التركيب لابد أن يكون متعلقا بتحقيق غرض تواصلي معين، ولعل هذا ما

دفع المتوكل إلى قول: "لا يتواصل مستعملو اللغة الطبيعية عن طريق جمل منعزلة"[30]، فالجملة إذا كانت معزولة عن سياقها فإنها لا تحقق فائدة، فما بالك بالكلمة المفردة.

ج- لكلّ مقام مقال: إيراد **السّكّاكيّ** لهذا العنوان فيه إقرار بأسبقيّة الوظيفة على البنية، أو المقال، يقول: "لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التّشكّر يباين مقام الشّكاية، ومقام التّهنئة يباين مقام التّرهيب، ومقام الجدّ في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السّؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكيّ يغاير مقام الكلام مع الغبيّ، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى آخر"[31]، وإنّ القول بالأسبقيّة هو قول بالتّأثير والتّحديد، فالبنية إنما تتحدّد هيئات تركيب عناصرها اعتمادا على ما يتطلّبه المقام، يقول **السّكّاكيّ**: "ثمّ إذا شرعت في الكلام، فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن، والقبول، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به"[32]، ومما يزيد هذا الأمر تأكيدا استعماله لفظ (تقتضي) الذي يوجب أسبقيّة وتحديدا، نجد هذا في مختلف العناوين الجزئيّة التي استعملها في علم المعاني مثل: "أمّا الحالة التي **تقتضي** ذكر المسند إليه فهي ..."[33]، "وأمّا الحالة التي **تقتضي** تعرّفه ..."[34]، "وأمّا الحالة التي **تقتضي** كونه علما ..."[35]، "وأما الحالة التي **تقتضي** البدل عنه فهي..."[36]، "وأمّا الحالة **المقتضية** للتّخصيص ..." [37]، وهذا ما يؤكّد عليه التّصور الوظيفي كثيرا، فقد أورد المتوكل أن "أهم ما يعتد به القائلون بمشروعية الأخذ بالوظيفة، فهو أنّ بنية اللغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التواصل، وأهدافه، ومختلف أنماطه"[38]، ويؤكد في موضع آخر على أن مقولة لكل مقام مقال "تختزل الفلسفة التراثية في التنظير للدلالة"[39]، وهذا الذي قرره المتوكل يؤكد المنحى الوظيفي عند السّكاكي وغيره من علماء العربية.

د- الكلام والمتكلّم والمتلقّي: لاشكّ أنّ الطّريقة التي عرض بها **السّكّاكيّ** مباحث كتابه تدلّ على أنّه بدأ بقضايا اللّفظ، وانتهى بقضايا المعنى، ولكن، ليس معنى هذا أنّه اعتنى بالمتلقّي وأغفل المتكلّم، بل نجده ينسب الكلام إلى متكلّمه، وينبّه إلى أنّه قد يوجب حال السّامع من المتكلّم أن يورد كلامه على هيئة مخصوصة تبعا لذلك الحال، وإذا أردنا أن نحصر وجهة نظر **السّكّاكيّ** المتعلّقة بالكلام، فيمكن إيراد المسائل التّالية:

- **المعاني** التي يريد المتكلّم أن يوصلها إلى المتلقّي موجودة في نفسه، يدلّك على هذا قوله: "وأمّا في الطّلب فلأنّ كلّ واحد يتمنّى، ويستفهم، ويأمر، وينهى، وينادي، يوجِدُ كلاًّ من ذلك في موضع نفسه عن علم"[40]، وهو عالم بها مستوعب لمضامينها.
- يجب أن يكون الكلام الذي يريد نقله حاملا لفائدة، يقول: "من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللّسان، هو أن يفرّغ المتكلّم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاّغية"[41].
- وهذه الفائدة يتوجّه بها إلى متلق، ويراعى فيها حاله؛ يقول **السّكّاكيّ**: "فإذا اندفع في الكلام مخبرا، لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك، إفادته للمخاطب، متعاطيا مناطها بقدر الافتقار، فإذا ألقى الجملة الخبريّة إلى من هو خالي الذّهن عمّا يلقى إليه، ليحضر طرفاها عنده، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء، كفى في ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكّن لمصادفته إيّاه خاليا ... فتستغني الجملة عن مؤكّدات الحكم ... وإذا ألقاها إلى طالب لها، متحيّر طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين ... استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللاّم في الجملة ..."[42].
- وإذا كان للحال (أو المقام) دور كبير في بناء الجملة وتحديد عناصرها، فإنّ كُلاًّ من المتلقّي والمتكلّم يُعدّان إحدى عناصر هذا المقام، ولذلك قد يتلبس هذا المقام بحالة من الحالات التي يكونان عليها فيأتي الكلام مطابقا تلك الحال، من ذلك: "أن يكون عند السّامع حكم مشوب بصواب وخطأ، وأنت تريد تقرير صوابه ونفي خطئه؛ مثل أن يكون عند السّامع أنّ زيدًا متموّل وجواد، فتقول له: زيد متموّل لا جواد، ليعرف أنّ زيدًا مقصور على التّموّل لا يتعدّاه إلى الجواد، أو تقول له: ما زيد إلا متموّل، أو إنّما زيد متموّل"[43]، ومن ذلك، حين يتعلّق الأمر بالمتكلّم: "إذا كان المراد تخصيص المسند بأحد الأزمنة على أخصر ما يمكن، مع إفادة التّجدد، كقوله عزّ وعلا: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ (البقرة/ 79)، أي: ويل لهم مما أسلفت أيديهم من كتبة ما لم يكن يحلّ لهم، وويل لهم مما يكسبون بذلك بعد أن أخذ الرّشا"[44]، وهذا يدلل على أن كلا من المتكلم والمتلقي جزءان أساسيان من المقام، وأن المقال يصاغ في ضوء الأحوال التي يكونان عليها كثيرا.

معلوم أنّ هذه الأحوال التي يتلبس بها كل من المتكلم والمتلقي جزء من المقام، وهو ما يندرج عند الوظيفيين تحت الكفاية التواصلية "التي تمكن من الإنجاز في طبقات مقامية معينة، وقصد تحقيق أهداف تواصليّة معينة محددة"[45]، إلا أن البلاغيين العرب كانوا أكثر تفصيلا، حيث عالجوا الجزئيات، ولم يهتموا بذكر العموميات كثيرا.

هـ- جمْع السّكّاكيّ بين علوم مختلف المستويات، والرّبْط بينها بجعْل بعضها من تمام بعض يمثل الجهاز الواصف المبنيّ على النّظر في اللّغة العربيّة، ثمّ إنّ طريقة **السّكّاكيّ** في تناول المسائل العلميّة المازجة بين الفكر النّحوي القديم والمنطق الأرسطي تجعل "مصنّفا مثل مفتاح العلوم قابلا للبرمجة الرّقميّة دون عناء كبير، إذ يكفي أن نتتبّع طريقة التّشجير **الفرفوري** التي أقام عليها **السّكّاكيّ** كلّ المصنف، حتّى نحصل على برنامج رقميّ يهتمّ بكلّ ما يتعلّق باللّسان صوتا وصرفا واشتقاقا وإعرابا ودلالة وبيانا واستدلالا، وهو ما لا يتسنّى إنجازه مع مصنّفات نحويّة أخرى كالكتاب، أو المقتضب، أو الأصول، وقد لا تكون هذه الملاحظة غريبة إذا أخذنا بعين الاعتبار شخصيّة **السّكّاكيّ** العلميّة"[46]، وهذا ما يجعل من كتاب مفتاح العلوم يرقى إلى تحقيق كفاية تسعى إلى تحقيقها النّظرية اللّسانيّة الوظيفية؛ ألا وهي: الكفاية الإجرائيّة التي يقول عنها المتوكل: "من المنتظر من النظرية الوظيفية المثلى أن تحصل كفايتين اثنتين؛ كفاية لغوية، وكفاية إجرائية، كفاية وصف ظواهر اللغة وتفسيرها، ...، وكفاية الإسهام في جانب مهم على الأقل من قطاعات التواصل الاجتماعية الاقتصادية التي تستخدم اللغة بكيفية من الكيفيات"[47]، ويقصد بالقطاعات الاجتماعية الاقتصادية: الترجمة، والحوسبة، وتعليم اللغة، وأمراض الكلام، وغيرها من المجالات التي تحتاج إلى اللغة احتياجا كبيرا.

5- صور الرّبط بين البنية والوظيفة عند السّكاكي:

إذا كانت البلاغة عند **السّكّاكيّ** "هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدًّا له اختصاص بتوفية خواصّ التّراكيب حقّها، وإيراد أنواع التّشبيه، والمجاز، والكناية على وجهها"[48]، وعلم المعاني: "هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[49]، وعلم البيان: "معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزّيادة في وضوح الدّلالة عليه، وبالنّقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"[50]، فمعناه أنّها (البلاغة) بجميع مباحثها ومسائلها علم معرفة كيفيّة الربط بين البنية والوظيفة، ولذلك يجد المطّلع على كتاب مفتاح العلوم أنّ جميع مباحث علمي المعاني والبيان تسعى إلى ضبط الصّورة البنيويّة

التي تتوافق مع مقام أو حال دون الآخر، وقد اتّبع في عرضه طبيعة الجملة وطبيعة العناصر التي تذكر فيها، وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير أو تعريف وتنكير، أو فصل ووصل، ... إلخ، ومن أمثلة ذلك:

أ- قسّم الكلام أوّلا بحسب نمط الجملة إلى خبر وطلب، ثمّ أخذ في تفصيل الصّور التي يكون عليها كلّ نمط، باحثا عن الحالات المقتضية لكلّ صورة من الصّور التي يرد عليها:

1- **الخبر**: وهو ما احتمل الصّدق والكذب، وإذا ما ورد ببنية عاديّة (خالية من التّوكيد، وخالية من التّقديم والتّأخير) فإنّه يراد به إمّا إفادة المخاطب شيئا يجهله، أو إعلامه أنّه يعلم مضمون الخبر (لازم الفائدة)، وهذه هي الوظيفة التي تعكس تلك البنية، وتخرج هذه الوظائف إلى وظائف أخرى تتحدّد تبعا للمقام الذي تبنى في ضوئه العبارة، وهذا ما يقابل وظيفة بؤرة الجديد في النحو الوظيفي؛ يقول المتوكل: "نعرف بؤرة الجديد بأنها البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب (المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب)"[51]، فبؤرة جديد في النحو الوظيفي تقابل الفائدة في البلاغة العربية، وذلك لاتفاقهما في الحمولة المفهومية.

وإذا كان أساس بناء الجملة الخبريّة هو مسند، ومسند إليه، وإسناد يجمع بينهما، فقد حاول **السّكّاكيّ** أن يتتبّع الصّور البنيويّة التي يكون عليها كلّ عنصر من عناصرها، يقول: "وإذ قد عرفت أنّ الخبر يرجع إلى الحكم بمفهوم لمفهوم، وهو الذي نسمّيه الإسناد الخبري، كقولنا: شيء ثابت، شيء ليس ثابتا، فكنت في الأوّل تحكم بالثّبوت للشّيء، وفي الثّاني باللاثبوت للشّيء، عرفت أنّ فنون الاعتبارات الراجعة إلى الخبر لا تزيد على ثلاثة، فنّ يرجع إلى حكم، وفنّ يرجع إلى المحكوم له، وهو المسند إليه، وفنّ يرجع إلى المحكوم به وهو المسند"[52]، وإذا انتظمت هذه العناصر "مع أخرى، فيقع إذ ذاك اعتبارات سوى ما ذكر فنّ رابع"[53].

وما يقصده **السّكّاكيّ** بالاعتبارات هو مختلف الصّور البنيويّة التي يكون عليها العنصر، أمّا الاعتبار الرّاجع إلى الحكم: "فككون التّركيب: تارة غير مكرّرة، ومجرّدا عن لام الابتداء، وإن المشبّهة، والقسم، ولامه، ونوني التّأكيد ..."[54]، وأمّا الاعتبار الرّاجع إلى المسند إليه "فككونه: محذوفا ... أو ثابتا معرفا من أحد المعارف وستعرفها، مصحوبا بشيء من التّوابع أو غير مصحوب، مقرونا بفصل أو غير مقرون، أو منكّرا مخصوصا، أو غير مخصوص، مقدّما على المسند، أو مؤخّرا عنه"[55]، وأمّا الاعتبار الرّاجع إلى المسند "فككونه: متروكا، أو غير متروك، وكونه

مفردا، أو جملة، وفي إفراده من كونه: فعلا، أو اسما، منكّرا، أو معرّفا، مقيّدا كلّا من ذلك بنوع قيد، أو غير مقيّد، وفي كونه جملة ... وكونه: مقدّما، أو مؤخرا"[56]، وينبّه إلى أنّ جميع هذه الاعتبارات محكومة بالمقام "فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام"[57]. هذا هو الإطار العامّ الموجّه لجميع الاعتبارات، فإذا أخذ اعتبار بعينه كان له مقتضى تعكسه حال بعينها "فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوّة، وإن كان مقتضى الحال على طيّ ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند، فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصّصا بشيء من التّخصيصات، فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرها ..."[58]، وهذا التحليل وظيفي بامتياز، وهو ما أكده المتوكّل في قوله: "اهتم اللغويون العرب نحاة وبلاغيين، كما هو معلوم، بدراسة هذه البنيات في إطار التفاعل بين بنية المقال، ومقتضيات المقام، فاقترحوا أوصافا لكل من ظاهرة التخصيص، وظاهرة العناية، وظاهرة التوكيد، وظاهرة الحصر. واللافت للنظر في معالجاتهم لهذه الظواهر أنهم عللوا الخصائص البنيوية المميزة للبنيات المعنية بالأمر انطلاقا من أنماط المقامات التي تنجز فيها، ويعني هذا بعبارة أخرى، أنهم اعتبروا، في تحليلهم لهذه المجموعة من الظواهر، أن الوظائف التداولية (التخصيص، العناية، الحصر ...) تحدد بنية الجملة التي تسند إلى أحد مكوناتها"[59]، ذلك أن التخصيص مثلا وظيفة تداولية (مقامية) تستلزم ورود العنصر بهيئة معينة، وهو ما كان قد فصّله السّكاكي في الأمثلة التي نقلناها من كتابه.

وإيراد **السّكّاكي** الكلام مجملا للمقتضيات التي تعكس مختلف البنيات يجعلني بمنأى عن التّفصيل، وتلخيص مختلف الوجوه، ولذلك سأكتفي بإيراد مثال أو مثالين لكلّ نوع:

1- **فالإسناد الخبري** إما أن يكون مثبتا أو منفيا، وقد ركز **السّكّاكيّ** على المثبت، وحمل المنفي عليه؛ يقول: "ومن أتقن الكلام في اعتبارات الاعتبارات، وقف على اعتبارات النفي"[60]. والكلام المثبت إمّا أن يكون مؤكّدا، أو غير مؤكّد بحسب حال المتلقّي (خالي الذّهن، شاكّ مرتاب، منكر)، هذه الصّور إذا وافقت الحالات المذكورة آنفا، كان الكلام محمولا على مقتضى الظّاهر، وقد يقتضي المقام حمل الكلام على خلاف ما يقتضيه الظّاهر، يقول **السّكّاكيّ**: "ثم إنّك ترى المفلقين السّحرة في هذا الفنّ ينفثون الكلام لا على مقتضى الظّاهر كثيرا، وذلك إذا أحلّوا المحيط بفائدة الجملة الخبريّة وبلازم فائدتها علما محلّ الخالي الذّهن عن ذلك لاعتبارات

خطابيّة مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة ... وهكذا قد يقيمون من لا يكون سائلا مقام من يسأل، فلا يميّزون في صياغة التّركيب للكلام بينهما، وإنّما يصبون لهما في قالب واحد، إذا كانوا قدّموا إليه ما يلوح مثله للنّفس اليقظى بحكم ذلك الخبر، فيتركها مستشرفة له استشراف الطّالب المتحيّر، يتميّل بين إقدام للتّلويح، وإحجام لعدم التّصريح، فيخرجون الجملة إليه مصدّرة بأن، ويرون سلوك هذا الأسلوب، في أمثال هذه المقامات من كمال البلاغة، وإصابة المحزّ" [61]، وهذا مرهون بالوضع التّخابري، الذي يكون عليه كلّ من المتكلم والمتلقي[62]، كما يقول المتوكّل.

2- اعتبارات المسند إليه والأحوال المقتضية لها: يدعو السّكّاكيّ إلى ضبط مقامات كلّ صورة من الصّور التي يرد عليها المسند إليه بالتّنقير في الاستعمالات التي يرد عليها ومعرفة خصوصيّة كلّ استعمال، يقول: "وجب عليك - أيّها الحريص- على ازدياد فضلك، المنتصب لاقتداح زناد عقلك، المتفحّص عن تفاصيل المزايا التي بها يقع التّفاضل، وينعقد بين البلغاء في شأنها التّسابق والتّفاضل، أن ترجع إلى فكرك الصّائب، وذهنك الثّاقب، وخاطرك اليقظان، وانتباهك العجيب الشّان، ناظرًا بنور عقلك، وعين بصيرتك، في التّصفح لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند إليه على كيفيّات مختلفة، وصور متنافية، حتى يتأتّى بروزه عندك لكلّ منزلة في معرضها، فهو الرّهان الذي يجرّب به الجياد، والنّضال الذي يعرف به الأيدي الشّداد، فتعرف أيّما حال يقتضي طيّ ذكره، وأيّما حال يقتضي خلاف ذلك، وأيّما حال يقتضي تعرفه ... وأيّما حال يقتضي تعقيبه بشيء من التّوابع الخمسة، والفصل، وأيّما حال تقتضي تنكّره، و أيّما حال تقتضي تقديمه على المسند، وأيّما حال تقتضي تأخيره عنه، وأيّما حال تقتضي تخصيصه، أو إطلاقه حال التّنكير، وأيما حال تقتضي قصره على الخبر"[63]، وبناء عليه:

2-1- يطوى ذكر المسند إليه "إذا كان السّامع مستحضرا له، عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند، والتّرك راجع إمّا لضيق المقام، وإمّا للاحتراز عن العبث بناء على الظّاهر ... وإمّا لإيهام أنّ في تركه تطهيرا للّسان عنه، أو تطهيرا له عن لسانك، وإمّا للقصد إلى عدم التّصريح ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مسّت إليه حاجة، وإمّا لأنّ الخبر لا يصلح إلا له حقيقة ..."[64]، إلى غير ذلك من الأغراض التي تقتضي طيّه.

2-2- ويرد المسند إليه معرفة موصوفة "إذا كان الوصف مبيّنا له كاشفا عنه، .... أو مدحا له... أو مخصّصا له زيادة تخصيص، مفيدا غير فائدة الكشف، أو المدح كقولك: زيد التّاجر عندنا،

أو كما إذا قلت : المتقي الذي يؤمن، ويصلي على هدى، وأنت تريد بالمتّقي المجتنب عن المعاصي، أو تأكيدا له مجردا..."[65]، وكل هذه الأغراض مرهونة بالمقام، أي أنها وظائف تداولية.

2-3- يقدّم على المسند "متى كان ذكره أهمّ، ثمّ إنّ كونه أهمّ يقع باعتبارات مختلفة؛ إمّا لأنّ أصله التّقديم ولا مقتضى للعدول عنه، ... وإمّا لأنّه متضمّن للاستفهام، كقولك: أيّهم منطلق ... وإمّا لأنّه ضمير الشّأن والقصّة، كقولك: هو زيد منطلق ... وإمّا لأنّ في تقديمه تشويقا للسّامع إلى الخبر ليتمكّن في ذهنه إذا أورده، كما إذا قلت: صديقك فلان الفاعل الصّانع رجل صدوق ... وإمّا لأنّ اسم المسند إليه يصلح للتّفاؤل، فتقدّمه إلى السّامع لتسرّه، أو تسوءه؛ مثل أن تقول: سعيد بن سعيد في دار فلان ... وإمّا لأنّ تقديمه ينبئ عن التّعظيم، والمقام يقتضي ذلك، وإمّا لأنّه يفيد زيادة تخصيص ..."[66]، والتعظيم، والتخصيص، غرضان تداوليان يستدعيهما المقام استداعاء.

3- **اعتبارات المسند والأحوال المقتضية لها**: وللمسند كذلك اعتبارات متعدّدة تقتضيها أحوال مختلفة، فقد يرد "متروكا تارة وغير متروك أخرى، ومن كونه مفردا أو جملة، وفي إفراده من كونه فعلا ... أو اسما، منكّرا أو معرّفا من جملة المعرّفات، مقيّدا كلّا من ذلك بنوع قيد، نحو: ضربت يوم الجمعة، وزيد رجل عالم، وعمرو أخوك الطّويل، أو غير مقيّد، وفي كونه: جملة، من كونها اسميّة أو فعليّة، أو شرطيّة أو ظرفيّة، ومن كونه: مؤخّرا أو مقدّما"[67]، فـ:

3-1- الحالة المقتضية لكونه اسما معرّفا فهي "إذا كان عند السّامع متشخّصا بإحدى طرق التّعريف معلوما له، ... أو الحكم؛ كما ترى في قولك لمن تعرف أنّ له أخا، ويعرف إنسانا يسمّى زيدا، أو يعرفه يحفظ التّوراة، أو تراه بين يديه، لكن لا يعرف أنّ ذلك الإنسان هو أخوه، إذا قلت له أخوك زيد، أو أخوك الذي يحفظ التّوراة، أو أخوك هذا، فقدّمت الأخ ..."[68]، و"إذا قلت: زيد المنطلق، قلته لمن يطلب أن يعرف حكما لزيد، إمّا باعتبار تعريف العهد، إن كان المنطلق عنده معهودا، وإمّا باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها، وإذا قلت: المنطلق زيد، قلته للمتشخّص في ذهنه، المنطلق بأحد الاعتبارين: وهو طالب لتعيينه في الخارج"[69]، وهو ما عالجه الوظيفيون تحت مسمى الإحالة، وهي "فعل تداولي لأنها ترتبط بموقف تواصلي معين، أي لأنها ترتبط، بعبارة أدق، بمخزون المخاطب كما يتصوره المتكلم أثناء التخاطب، دليل ذلك أن الإحالة على ذات ما يمكن أن تتم بواسطة ضمير، أو اسم، أو مركب اسمي معقد، وفقا لتقدير المتكلم للإمكانات المتوافرة لدى المخاطب للتعرف على الذات المعنية بالإحالة"[70]، إلا أنّ الملاحظ

أنّ السّكاكي لم يتوقف عند حدود مدلول الإحالة، بل تجاوزها إلى البحث عن الغرض المتعلق بخصوصية اختيار عنصر خاص للإحالة.

2-3- والحالة المقتضية لتقديمه هي "أن يكون متضمّنا للاستفهام، كنحو: كيف زيد؟ وأين عمرو؟ ومتى الجواب؟ ... أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه، كقوله عزّ وعلا: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾ (الكافرون/ 06) ..."[71]، هذه الصّور التي أوردها السكاكي تندرج في النحو الوظيفي ضمن الوظيفة التّداولية البؤرة، إلا أنّ الاستفهام العادي يندرج ضمن بؤرة الجديد، والتقديم يندرج ضمن بؤرة المقابلة[72]، وهما وظيفتان يراعي فيهما حال كلّ من المتكلم والمخاطب، وموقعتهما مرهون بوظيفتها التداولية، وكذا بوظيفتها التركيبية أو الدلالية.

4- **اعتبارات الفعل وما يتعلّق به**: إذا كان المسند فعلا، فإنّ له صورا وتعلّقات تتحدّد بحسب الحال من "التّرك، والإثبات، والإظهار، والإضمار، والتّقديم، والتّأخير ..."[73]، فالحالة المقتضية مثلا:

4-1- لترك مفعوله هي "القصد إلى التّعميم، والامتناع على أن يقصره السّامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار، وأنّه أحد أنواع سحر الكلام، حيث يتوصّل بتقليل اللّفظ إلى تكثير المعنى، كقولهم في باب المبالغة: فلان يعطي، ويمنع، ويصل، ويقطع ... أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدّي منزلة اللاّزم ذهابا في نحو: فلان يعطي، إلى معنى: يفعل الإعطاء"[74]، ولا يهم إيصال نوعه إلى المتلقي، بل الذي يهم أن يعطي الكثير، وأنه ليس بخيلا.

4-2- لإظهار الفاعل بدل إضماره، فهي "كونه مستدعيا زيادة التّعيين، والتّمييز؛ كقولك: جاءني رجل، فقال الرجل كذا، أو مستدعيا للالتفات، كقول الخلفاء: يرسم أمير المؤمنين كذا، مكان ارسم كذا"[75]، أي أن ثمة خصوصية تداولية استدعت إظهار الفاعل من جهة، واستدعت إيراده بصورة خاصة، وهذا الأمر لم يركز عليه الوظيفيون كثيرا، فكما قلنا سابقا ركز الوظيفيون على الأطر العامة فقط.

ب- **الطلب**: "يرى **السّكّاكيّ** أن الأصل في التّركيب هو نوع الخبر، وقد عبّر عن ذلك بصورة صريحة واضحة لا تستدعي تأويلا حين قال: "والأصل في التركيب هو نوع الخبر لكثرته، وقلّة ما سواه بالنّسبة إليه بشهادة الاستقراء، وتنزيل الأكثر منزلة الكلّ بحكم العرف"[76]، وإرجاع الطلب إلى الخبر يقارب ما يعبر عنه الوظيفيون بالمحتوى القضوي، وهو "معاني مفردات الجملة مضموما بعضها إلى بعض"[77] دون النظر إلى مؤشر القوّة الإنجازية (أداة الاستفهام، صيغة الأمر

...)، والطّلب هو استدعاء مطلوب، هذا المطلوب قد يكون ممكن الحصول، وقد لا يكون ممكن الحصول، يشمل النّوع الأوّل: الاستفهام، والأمر، والنّهي، والنّداء، أمّا النّوع الثّاني، فيشمل التّمنّي [78]. وهذه الأساليب تجري على أصلها، وقد يمتنع إجراؤها على الأصل فيتولّد "منها ما ناسب المقام، كما إذا قلت لمن همّك همّه: ليتك تحدّثني، امتنع إجراء التّمني، والحال ما ذكر على أصله، فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله، وولّد بمعونة قرينة الحال معنى السّؤال ..."[79]، وإجراؤها على الأصل يسمّى في النحو الوظيفي القوة الإنجازية الحرفية أو الأصلية، ومرتكزها هو مؤشر القوة الإنجازية، فإن تجاوزت تلك القوة كنا بصدد القوة الإنجازية المستلزمة، يقول المتوكل: "القوة الإنجازية الأصلية القوة التي تطابق النمط الجملي؛ كالإخبار، والسؤال، والأمر مثلا، أما المراد بالقوة الإنجازية المستلزمة فالقوة غير المطابقة للنمط الجملي"[80]. ثمّ أخذ السكاكي في تفصيل بنية كلّ نوع، والمعنى المستفاد من كلّ واحدة منها، وشرط إجرائها على معناها الأصليّ، وكيف تخرج عنه إلى أغراض أخرى يحدّدها المقام.

1- الأمر من حيث بنيته العاديّة "حرف واحد، وهو اللّام الجازم في قولك: ليفعل، وصيغ مخصوصة سيق الكلام في ضبطها في علم الصّرف، وعدّة أسماء ذكرت في علم النّحو"[81]، أمّا من حيث فحواه، ومضمونه، فهو "عبارة عن استعمالها ... على سبيل الاستعلاء ... وهي حقيقة فيه، ليتبادر الفهم عند استماع نحو: قم، وليقم زيد، إلى جانب الأمر، وتوقّف ما سواه من الدّعاء، والالتماس، والنّدب، والإباحة، والتّهديد، على اعتبار القرائن ... ولا شبهة في أنّ طلب المتصوّر، على سبيل الاستعلاء، يورث إيجاب الإتيان على المطلوب منه، ثمّ إذا كان الاستعلاء ممّن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة، وإلا لم يستتبعه، فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشّرط المذكور، أفادت الوجوب"[82]، وقد يخرج الأمر إلى دلالات أخرى "تولّد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام، إن استعملت على سبيل التّضرّع؛ كقولنا: اللهم اغفر، وارحم، ولّدت الدعاء، وإن استعملت على سبيل التّلطّف، كقول كلّ أحد لمن يساويه في المرتبة: افعل، بدون استعلاء، ولّدت السّؤال، والالتماس كيف عبّرت عنه، وإن استعملت في مقام الإذن، كقولك: جالس الحسن، أو ابن سيرين، لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله ولّدت الإباحة، وإن استعملت في مقام تسخّط المأمور به، ولّدت التّهديد"[83]، وفي هذا الصدد يثمّن المتوكّل ما ذهب إليه السّكاكي، ويتبنى جزءا كبيرا من اقتراحه، يقول: "على هذا الأساس، يتولد مقاميا، بامتناع إجراء الأمر على أصله التعجيز، والتهديد، والتحدي، والالتماس، والتضرع"[84]، وفي هذا توافق واضح بين الرؤية البلاغية العربية، والرؤية الوظيفية.

2- والاستفهام كذلك له بنيات متعدّدة تبرزها أدوات كثيرة، بعضها يختص بحصول التّصور، وبعضها بحصول التّصديق، وبعضها لا يختصّ [85]، فالهمزة لا تختصّ، وهل لطلب التّصديق، وبقيّة الأدوات لطلب التّصوّر[86]، ومن ثمّة، فاستعمال إحداها بدل الأخرى يعدّ لحنا، يقول **السّكّاكيّ** عن (هل): "ولاختصاصها بالتّصديق امتنع أن يقال: هل عندك عمرو أم بشر؟ باتصال (أم)، دون (أم عندك بشر؟) بانقطاعها، وقبح (هل رجل عرف؟) و(هل زيد عرفت؟) دون (هل زيدا عرفته؟)، ولم يقبح (أرجل عرف؟) و (أزيدا عرفت؟) لما سبق أنّ التّقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، فبينه وبين (هل) تدافع"[87]، أو بعبارة الوظيفيين "تتصدر أداة الاستفهام (هل) حمل الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة الجديد إلى الحمل برمته ... يلزم عن هذا أن هل يمتنع استعمالها في سياقين استفهاميين اثنين: أولا: لا تتصدر (هل) الجمل الاستفهامية المسندة فيها البؤرة إلى أحد مكونات الحمل كما يتبين من لحن الجملتين (22ب – ج) في مقابل الجملة (22 أ): 22أ- هل قابلت زيدا؟ ب-* هل زيدا قابلت (أم عمرا)؟ ج-* هل قابلت زيدا (أم عمرا)؟ ... ثانيا: لا تتصدر (هل) الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة المقابلة إلى الحمل برمته [مثل:* هل تزوج زيد هندا أم لم يتزوجها]"[88]، وهذا معنى قول السكاكي: (فبينه وبين هل تدافع).

وقد يخرج الاستفهام إلى أغراض أخرى يحدّدها المقام، قال **السّكّاكيّ**: "واعلم أنّ هذه الكلمات كثيرا ما يتولّد منها أمثال ما سبق من المعاني بمعونة قرائن الأحوال؛ فيقال: ما هذا؟ ومن هذا؟ لمجرد الاستخفاف والتّحقير، وما لي؟ للتّعجب، قال الله تعالى حكاية عن سليمان: ﴿ وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴿٢٠﴾ (النّمل/ 20)، وأيّ رجل؟ هو للتّعجّب، وأيّما رجل؟. وكم دعوتك؟ للاستبطاء، وكم تدعوني؟ للإنكار، وكم أحلم؟ للتّهديد، وكيف تؤذي أباك؟ للإنكار والتّعجّب والتّوبيخ، وعليه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾ (البقرة/ 28)؛ بمعنى التّعجّب ..."[89]، وهذا الذي ذكره السكاكي يتطابق مع تحليل المتوكل؛ حيث يقول: "قد تحمل الجملة، في طبقات مقامية معينة، قوة إنجازية تختلف عن القوة الإنجازية التي تدل عليها صيغتها، فالقوة الإنجازية التي تدل عليها صيغة الجملة (142) مثلا هي السؤال (Question) في حين أن قوتها الإنجازية المقامية هي الالتماس (Request): 142- هل تستطيع أن تعيرني معطفك؟"[90]، وهذا يؤكد المقاربة التي ادعيناها من أن البلاغيين العرب كانوا وظيفيين في كثير من جوانب تحليلاتهم.

6- خاتمة:

إنّ احتفاء علماء العربية (وخصوصا البلاغيين) بالمعنى والمقام، ووعيهم بأهميّتهما ودورهما في صياغة بنية الجملة، وتحديد عناصرها، واستثمارهم لها في بناء نظريّاتهم التي ضمّنوها في مؤلّفاتهم، وكتبهم يجعل من الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم تنظيرا وظيفيّا في العمق، قائما على المبدإ الوظيفيّ الأساس؛ مبدإ أسبقيّة الوظيفة على البنية، وتبعيّة الثّانية للأولى، ويتبدّى هذا الأمر جليا في كتاب مفتاح العلوم للسكاكي، وما دلّلنا عليه من جزئيات أكبر دليل على ذلك، فقد أبرزنا أنه:

1- على الرغم من أنّ الهدف الأساس لكتاب مفتاح العلوم تعليمي (الاحتراز عن الخطإ)، فهو يتجاوزه إلى معرفة خواص النصوص، وما يميزها.

2- نضجت البلاغة العربية مع السّكاكي، نظرا لما قام به من جمع لمسائلها، وترتيبها، وتبويبها، واستدراك ما فات غيره من قضاياها.

3- يعدّ علم النحو بؤرة الانتظام في كتاب مفتاح العلوم، وذلك لأنه لا يحصل أصل المعنى إلا به.

4- على الرغم من أن لكل مقام مقال، فإنّ المقام عند السّكاكي مقدم على المقال وموجّه له.

5- الكلام هو أساس إقامة التواصل.

6- المتلقي والمتكلم عنصران من العناصر المكونة للمقام، ويلتبس الخطاب بالحالات التي يكونان عليها.

7- البلاغة عند السكاكي علم يوضح كيفية الربط بين البنية والوظيفة، وما عرض من أمثلة تدليلية يبرز ذلك.

7- الهوامش:

---

[1] - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، دار الأمان، المغرب، ط1، 2006، ص64.

[2] - المصدر نفسه، ص66.

[3] - ينظر: نعيمة الزهري، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2014، ص28

[4] - ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013، ص29

[5] - أحمد المتوكل،المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص69.

[6] - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان، المغرب، ط1، 1995، ص21.

[7] - ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1985، ص9

[8] - ينظر: يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص20.

[9] - ينظر: أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، المغرب، ط1، 1989، ص12 وما بعدها

[10] - مجدي بن صوف، علم الأدب عند السّكّاكي، دار مسكيالياني للنشر، تونس، ط1، 2010، ص73.

[11] - أبو يعقوب السّكّاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، العراق، ط1، 1982، ص6.

[12] - المصدر نفسه، ص8.

[13] - المصدر نفسه، ص7.

[14] - مجدي بن صوف، علم الأدب عند السّكّاكي، ص77.

[15] - خالد ميلاد، المعنى عند البلاغيّين: السّكّاكي نموذجا، مقال منشور ضمن أعمال ندوة: صناعة المعنى وتأويل النص، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، ط1، 1992، ص156.

[16] - أبو يعقوب السّكاكي، مفتاح العلوم، ص (ج) من مقدّمة المحقّق.

[17] - المصدر نفسه، ص (و) من مقدّمة المحقّق.

[18] - تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العربي (النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، مصر، دط، 2000، ص278.

[19] - مجدي بن صوف، علم الأدب عند السّكّاكي، ص 127.

[20] - المرجع نفسه، ص128.

[21] - أبو يعقوب السّكاكي، مفتاح العلوم، ص75.

[22] - المصدر نفسه، ص161.

[23] - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص22

[24] - يوسف تغزاوي، الوظائف التداولية، واستراتيجيات التواصل اللغوي في نظرية النحو الوظيفي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014، ص93.

[25] - أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص75.

[26] - المصدر نفسه، ص415.

[27] - المصدر نفسه، ص170.

[28] - المصدر نفسه، ص141.
[29] - مجدي بن صوف، علم الأدب عند السّكّاكي، ص218.
[30] - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص485
[31] - أبو يعقوب السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص168.
[32] - المصدر نفسه، ص168.
[33] - المصدر نفسه، ص176.
[34] - المصدر نفسه، ص 178.
[35] - المصدر نفسه، ص180.
[36] - المصدر نفسه، ص190.
[37] - المصدر نفسه، ص212.
[38] - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، المغرب، ط1، 2006، ص28
[39] - أبو يعقوب السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص171
[40] - المصدر نفسه، ص165.
[41] - المصدر نفسه، ص170.
[42] - المصدر نفسه، ص170.
[43] - المصدر نفسه، ص196.
[44] - المصدر نفسه، ص 208.
[45] - أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1986، ص11
[46] - مجدي بن صوف، علم الأدب عند السّكّاكي، ص392.
[47] - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ص46
[48] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص415.
[49] - المصدر نفسه، ص161.
[50] - المصدر نفسه، ص162
[51] - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص28
[52] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص167.
[53] - المصدر نفسه، ص168.
[54] - المصدر نفسه، ص167.
[55] - المصدر نفسه، ص168.
[56] - المصدر نفسه، ص168.
[57] - المصدر نفسه، ص168.
[58] - المصدر نفسه، ص169.

[59] - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص8

[60] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 175.

[61] - المصدر نفسه، ص172.

[62] - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ص172.

[63] - السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 175.

[64] - المصدر نفسه، ص176.

[65] - المصدر نفسه، ص 188.

[66] - المصدر نفسه، ص195.

[67] - المصدر نفسه، ص 205.

[68] - المصدر نفسه، ص 213.

[69] - أبو يعقوب السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص213.

[70] - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص572.

[71] - أبو يعقوب السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 219.

[72] - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص29

[73] - أبو يعقوب السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص 224.

[74] - المصدر نفسه، ص 229.

[75] - المصدر نفسه، ص 231.

[76] - مجدي بن صوف، علم الأدب عند السّكّاكي، ص247.

[77] - أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط2، 2010، ص30

[78] - ينظر: أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ص ص302- 303.

[79] - المصدر نفسه، ص 304.

[80] - أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص50.

[81] - السكاكي، مفتاح العلوم، ص318.

[82] - المصدر نفسه، ص318.

[83] - المصدر نفسه، ص 319.

[84] - أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، ص63.

[85] - ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 308.

[86] - ينظر: المصدر نفسه، ص308.

[87] - المصدر نفسه، ص308-309.

[88] - أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص133.

[89] - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 314.

[90] - أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص160.

8- المراجع:

1- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010.
2- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط2، 2010.
3- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، المغرب، ط1، 2006.
4- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1985.
5- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1986.
6- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان، المغرب، ط1، 1995.
7- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013.
8- تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العربي (النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، مصر، دط، 2000.
9- خالد ميلاد، المعنى عند البلاغيّين: السّكّاكي نموذجا، مقال منشور ضمن أعمال ندوة: صناعة المعنى وتأويل النص، منشورات كلية الآداب منوبة ، تونس، ط1، 1992.
10- مجدي بن صوف، علم الأدب عند السّكّاكي، دار مسكيالياني للنشر، تونس، ط1، 2010.
11- نعيمة الزهري، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2014.
12- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005- 2006.
13- أبو يعقوب السّكّاكي، مفتاح العلوم، تحيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، العراق، ط1، 1982.
14- يوسف تغزاوي، الوظائف التداولية، واستراتيجيات التواصل اللغوي في نظرية النحو الوظيفي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014.